# الاقتصاد العراقي رؤية الى التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي في ظل المتغيرات العالمية

# The Iraqi economy is a vision to The transition to a market economy Social in light of changes Globalism

م . د . اسماعيل حمادي مجبل
Ismail Hammadi Mujbel
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الفلوجة

# المستخلص

يناقش البحث مفاهيم الانظمة الاقتصادية المختلفة ويتطرق الى اقتصاد السوق الاجتماعي وتجربة المانيا في هذا المجال على اعتبارها من اهم التجارب العملية في تطبيقه، ومن ثم توضيح اهدافه ومبادئه ومتطلباته، كما تم توضيح تحديات العولمة وتحول الاقتصاد العراقي من الاقتصاد الشمولي الى الاقتصاد الحر، وينطلق البحث من فرضية مفادها ان الظروف التي مر بها العراق من حروب متعددة وتدمير للبنى التحتية تكون غير مؤاتيه للتحول المفاجئ من اقتصاد السوق المخطط الى اقتصاد السوق الحر في ظل المتغيرات العالمية وفق فلسفة اقتصاد السوق الحر، وختم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات، اذ كانت اهم توصية هي تطبيق القوانين النافذة وبقوة بحق مروجي المعاملات غير الاصولية لمعاملات الحماية الاجتماعية بأنواعها كافة وغيرها من المعاملات التي تتعلق بالفساد المالي والاداري والمعقبين عليها .

الكلمات المفتاحية: اقتصاد السوق الاجتماعي، متطلبات السوق الاجتماعي، التجربة الألمانية، العولمة.

Abstract

The research discusses the concepts of different economic systems and addresses the social market economy and Germany's experience in this field as it is one of the most important practical experiences in its application، and then clarify its goals، principles and requirements، as was clarification of the challenges of globalization and the transformation of the Iraqi economy from the global economy to the free economy، and research starts from The hypothesis that the conditions that Iraq went through from multiple wars and destruction of infrastructure are not favorable to the sudden shift from the planned market economy to the free market economy in light of global changes according to the philosophy of the free market economy، and the research was concluded with a set of conclusions and Recommendations، as the most important recommendation was to implement the laws in force and strongly against the promoters of non-fundamentalist transactions for all types of social protection transactions and other transactions that relate to financial and administrative corruption and its commentators.

Keywords: social market economy، social market requirements، Germany experience، Globalisation.

# المقدمة

شهد العالم خلال القرون الثلاثة الماضية نظم اقتصادية مختلفة، الا ان الواقع الاقتصادي في منتصف القرن الماضي يشير الى المانيا والنمسا وبعض الدول الى انتهاج نوع جديد في مسار الانظمة الاقتصادية يدعى اقتصاد السوق الاجتماعي، الا ان السنوات الاخيرة من القرن الماضي شهدت تطورات جوهرية طالت مختلف جوانب الحياة (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية) مما اثرت في مختلف انواع الانشطة، الأمر الذي أفرز عالماً جديداً هو عالم العولمة، اذ سادت فيه الثورة العلمية في الصناعات غير التقليدية والتطورات التقنية الهائلة انعكست على الافكار الاقتصادية والاجتماعية لصالح الشركات متعددة الجنسية في ظل فلسفة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وابعاد دورها الاجتماعي .

وفي صدد الدراسة سوف يكون محورها التطرق الى فلسفة اقتصاد السوق الاجتماعي وملاحظة بعض التجارب في هذا المضمار ليتسنى للكثير من اصحاب القرار الاقتصادي والسياسي الاستفادة مما هو ايجابي وتطبيقه خدمة للاقتصاد والمجتمع.

اهمية البحث: تكمن اهمية البحث في دراسة النماذج المتعددة من انظمة الاقتصادات العالمية والتعرف على بعض تجارب الدول في اقتصاد السوق الاجتماعي .

مشكلة البحث: التغير المفاجئ للسياسة الاقتصادية في العراق، وخاصةً عندما تبنت الحكومة اقتصاد السوق الحر في ظل اقتصاد ريعي شهد بنى تحتية مدمرة، مع الابقاء على سياسة تدخل الدولة الواضح في معظم الانشطة الاقتصادية عن طريق التوظيف غير المخطط، الامر الذي ادى الى انتشار البطالة المقنعة وهذا يتنافى مع مبدأ الكفاءة الاقتصادية .

هدف البحث: يهدف البحث الى الاطلاع ودراسة اقتصاد السوق الاجتماعي وامكانية الاستفادة من تلك الحالة عند انتهاج سياسة التحول الاقتصادي المناسبة للعراق .

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الظروف التي مر بها العراق من حرب وتدمير للبنى التحتية تكون غير مؤاتيه لتحول العراق من اقتصاد السوق المخطط الى اقتصاد السوق الحر في ظل المتغيرات العالمية وفق فلسفة السوق الاخير .

منهجية البحث: اعتمد الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على المصادر المتوفرة من كتب ومجلات وأطاريح دكتوراه ورسائل ماجستير، فضلاً عن شبكة المعلومات الدولية، للتوصل الى النتائج في اطار فرضية البحث .

خطة البحث: لغرض صياغة ومعالجة مشكلة البحث واختبار فرضيته قسم البحث الى عدة محاور، تضمن المحور الاول اقتصاد السوق الاجتماعي (مفاهيم، احداث، مبادئ)، ويلقى المحور الثاني النظر على متطلبات تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي والسياسات الاجتماعية مع الاشارة الى التجربة الالمانية، اما المحور الثالث فقد تناول البحث فيه تحديات العولمة وتحول الاقتصاد العراقي من الاقتصاد الشمولي الى الاقتصاد الحر .

المحور الاول: اقتصاد السوق الاجتماعي (مفاهيم، اهداف، مبادئ)

يعرف علم الاقتصاد بانه العلم الذي يبحث في تعظيم الاشباع أي زيادة تفعيل واستخدام وتوظيف الموارد لتعطي انتاج مرتفع وانتاجية مثلى، من اجل زيادة رفاهية المجتمع، فالاقتصاد علم الاستهداف المستقبلي، اذ يقود التطور، وادوات الوعي الادراكي القائم على المعرفة (الخضيري، ٢٠٠٦: ٣١) .

اولاً: المفاهيم .

١- مفهوم اقتصاد السوق الحر: تعد كتابات ادم سميث في كتابه ثروة الامم عام ١٧٧٦ من اهم بوادر ظهور اقتصاد السوق الحر، اذ تأثرت افكاره بأفكار «كيناي» الذي يعد رائد المدرسة الطبيعية، ويقصد باقتصاد السوق الحر بأنه اقتصاد ليبرالي، اقتصاد مفتوح على التبادل الدولي، وبالتالي يكون معرض للمنافسة الدولية بدون حماية كمركية، والاصل فيه يكون اقتصاداً دون أي تدخل حكومي في النشاط الاقتصادي وهذا ما نراه في فلسفة المدرسة الكلاسيكية، اذ توجد قوى ذاتية تصحيحية تمنع حدوث الركود لوقت طويلة الاجل في ظل اقتصاد السوق الحر، ويقوم اقتصاد السوق الحر على اسس ومبادئ منهجية تتمثل بالاتي :- ( الدهاش، ٢٠١٧: ٤٨ )

أ- مبدأ الملكية الفردية والمصلحة الخاصة .

ب- مبدأ الحرية الاقتصادية وحافز الربح .

جـ - عدم تعارض المصلحة العامة مع المصلحة الخاصة .

د- حرية الاسعار .

يشير الواقع الاقتصادي في نهاية العقد الثاني وبداية العقد الثالث من القرن المنصرم بان الازمة الاقتصادية العالمية الكبرى لم تعالجها القوى الذاتية التصحيحية حسب الافكار الاساسية للمدرسة الكلاسيكية . بل جاءت المدرسة الكينزية بأفكار جديدة ومنها تدخل الحكومة في ادارة الاقتصاد على امل استخدام الاساسيات اللازمة للوصول الى حالة التوظف الكامل، وفي هذا السياق جاءت المدرسة الكينزية المحدثة التي اشارت الى ان الحالة الثابتة للاقتصاد القومي هي عامة عدم الاستقرار، وان التدخل الحكومي امر في غاية الضرورة من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي (عبيد، ٢٠١٨: ١٩٥ - ١٩٧) .

ثانياً: مفهوم اقتصاد السوق الموجه .

تعد كتابات الاقتصادي كارل ماركس وبالذات كتابه «راس المال» الذي نشر عام ١٨٦٧ من اهم الاسس التي بنيت عليها قواعد السوق الموجه وهي الاتي :- (العمر، ٢٠٠٤: ٥٠)

أ- الملكية العامة للموارد الانتاجية والمنشآت .

ب- الدولة هي الموجه للنشاط الاقتصادي .

ج - التخطيط المركزي .

ثالثا :- مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي .

يعد مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي محور الدراسة هذه وسوف يتم التطرق الى العديد من المفاهيم في المجال هذا لتكون مساراً في التحليل الاقتصادي للموضوع المبحوث . اذ يعرف اقتصاد السوق الاجتماعي " Economy Social Market " بأنه نظام سياسي تنظيمي يقوم على اقتصاد المنافسة، وفي هذا السياق يربط المبادرة الحرة مع التقدم الاجتماعي المضمون عن طريق الانجاز الاقتصادي في السوق (١٤٥: ٢٠٠٨، Dickertmam) ويعزى ذلك لتوفير الرفاهة لأفراد المجتمع كافة .

كما يعرف بانه نظام اقتصادي سياسي اجتماعي يتوقف على تقاطع المصالح للفئات الاجتماعية من جهة واستقطاع جزء من الفائض الاقتصادي للتوسيع الاستثماري والانماء الاقتصادي، فضلاً عن الامن الوطني الاستراتيجي مع جزئه الاخر الموجه نحو الخدمات الاجتماعية والانماء الاجتماعي من جهة اخرى، أي يؤمن هذا النظام للفئات الاجتماعية الفقيرة والعاملة بأجر الخدمات الاساسية (كالصحة والتعليم، والسكن، حاجات الشرب، التحكم بمياه الصرف الصحي، وغيرها من الحاجات الاجتماعية الاساسية ) اذ يسهل حصولها وتوفيرها لأفراد المجتمع كافة بوصفهم المستفيدين (الزعيم، ٢٠١٨ :٢) .

في حين عرفه الاقتصادي «الفريد مايلر ارامك» بانه مفهوم ايديولوجي يهدف الى خلق وتعزيز علاقات التعاون والتنسيق بين مجالات المجتمع المختلفة، متضمنة مختلف تكوينات الطبقة الواحدة، اذ اعتبرها فكرة استراتيجية، وان المجتمع يحتاج الى اقتصاد السوق الاجتماعي من اجل توازنه اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وفي سياق اخر عرف هذا النوع من الاقتصاد بانه نظام اقتصادي – اجتماعي تتوفر فيه العمليات الاقتصادية الاساسية كالإنتاج، التبادل والتوزيع، اذ يعمل الجزء الاكبر فيه، انعكاساً على القرارات الحرة للمستهلكين والمنتجين المتنافسين في .(٢١٢: ٢٠٠٦، Johm) السوق، اذ تخضع اهدافهم للتغير وفقاً لطلبات العدالة الاجتماعية

يعد هذا السوق من اكفأ اليات الانتاج الى جانب انشطة الشركات الحكومية الكبيرة، اذ يجمع بين القطاع الخاص والقطاع الانتاجي الحكومي، وينبغي ان يكون كلا القطاعين تحت سيطرة المجتمع من خلال الدولة (بيتا يون ،٢٠٠٢:١٢٣) ويهدف الى التعاون الحقيقي بين مجموعات المجتمع المتعارضة والمختلفة في الاهداف، كما يهدف الوصول الى بعض المكاسب الاجتماعية للطبقة العاملة، فضلاً عن العمل في النظام الاقتصادي اجمع (اسماعيل، ٢٠١٦: ٩) .

ثانيا: اهداف السوق الاجتماعي .

يميل اقتصاد السوق الاجتماعي الى افكار ومبادئ النظرية الاقتصادية الكلاسيكية المتناغمة مع بعض التعديلات، اذ جعلته يصنف كليبرالية جديدة نموذجية يجمع بين الكلاسيكية والليبرالية وبين المكونات الادارية والاجتماعية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وعند الضرورة، اي الاهتمام بالحرية والعدالة الاجتماعية، فضلاً عن الجوانب الاقتصادية، اذ يسعى اقتصاد السوق الاجتماعي الى تحقيق الاهداف الاتية :- (اسماعيل، ٢٠١٦: ١٠) .

١ – الاهداف الاقتصادية :

أ– الاستقرار المالي: يتطلب هدف الاستقرار المالي الموازنة بين الانفاق العام والايرادات العامة وتغطية الانفاق الجاري من عائدات الضرائب لضمان استقرار الاسعار .

ب– التوازن في ميزان المدفوعات واستقرار اسعار الصرف .

ج – السعي لتحقيق التوظيف الكامل، اذ يعكس الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية .

د – تشجيع الابتكار والنمو الاقتصادي .

٢ – الاهداف الاجتماعية:

أ– زيادة فرص التعليم، فضلاً عن تشجيع الافراد للالتحاق بالتعليم لضمان العدالة الاجتماعية .

ب– تطور الجوانب الصحية، وتقديم الخدمات الطبية المناسبة .

ج– توفير الحماية الاجتماعية بأنواعها كافة .

د – الاهتمام بالسلوك والاخلاق والالتزام بالعادات الحميدة، فضلا عن تفعيل المشاركة الفردية للمجتمع في تكوين الثروة .

هـ – تحقيق النمو الشامل عبر الاهتمام المتوازن في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

٣– الاهداف البيئية :

أ– استخدام تقنيات حديثة صديقة للبيئة .

ب– زيادة انتاج الطاقة المتجددة والمحافظة عليها .

ج – تقليل انبعاث غاز Co2.

د – التخلص من النفايات وامكانية الاستفادة منها في المجالات المختلفة .

ثالثاً: مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي .

يتجلى من جملة الاهداف التي ذكرت سابقاً هو تحقيق الموازنة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، فضلاً عن الاهداف البيئية، الامر الذي يتطلب عند انتهاج اقتصاد السوق الاجتماعي تهيئة وتوفير مبادئ ناظمة له، لضمان التنمية الشاملة في سوق المنافسة، فضلا عن الخصائص التي يتسم بها نظام اقتصاد السوق الاجتماعي، وأهمها المرونة (زيادة او تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي) والانفتاح الذي جعل هذا النظام يتميز بالكفاءة والتطور والابتكار (اسماعيل، ٢٠١٦: ١٤) ومن المبادئ الناظمة لاقتصاد السوق الاجتماعي

(Stuchtey ،٢٠٠٩: ٣١٥). هي الاتي :-

١ – المبادئ الاساسية (الهيكلية – الدستورية) .

أ– المبدأ الاساسي نظام اسعار فعال للسلع والخدمات واسواق المال، وعلى السياسات ان تتفادى الاجراءات كافة التي تؤدي الى تشويه الاسعار النسبية كالاحتكارات والتعريفات الكمركية .

ب– اعطاء اسبقية للسياسة النقدية، التي تهدف الى استقرار قيمة النقد، فضلاً عن استقرار المستوى العام للأسعار .

جـ – مبدأ الملكية الخاصة وحرية تملك وسائل الانتاج كون الملكية الخاصة ووسائل الانتاج يمكن ان تقود الى نتائج مقبولة، اقتصادياً واجتماعياً، كما تعمل كمحفز للمشاركين والعاملين في السوق .

د– مبدأ الاسواق المفتوحة، ويعزى ذلك الى تفادي تأسيس الاحتكارات، ورفع درجة التنافس في السوق، كما يضمن هذا المبدأ حرية التجارة الخارجية .

هـ – حرية التعاقد، اذ يضمن هذا المبدأ الحماية المتبادلة للشركات كافة في ظل تزايد المنافسة وتحديد انتهاكاتها .

و– مبدأ اتباع سياسة اقتصادية مستقرة ومستمرة يمكن من خلالها توطيد ثقة المجتمع بالنظام الاقتصادي الموجود إذ تعد تلك السياسة ضرورية من اجل نجاح القرارات طويلة الاجل .

٢– المبادئ التنظيمية :

بان المبادئ الاساسية اعلاه ليست (H. Eucken . Walter Kurt) تتجلى فكرة الاقتصاديين

كافية لضمان النتيجة في نظام المنافسة، وفي حالة الابقاء عليها يمكن ان تؤدي الى نتائج غير مقبولة اجتماعياً، فلا بد من الاخذ في المبادئ التنظيمية المكملة للمبادئ الاساسية من اجل ان تكون فاعلة ومؤثرة في عمل اقتصاد السوق الاجتماعي وهي كالاتي :– (اسماعيل، ٢٠١٦: ١٦) .

أ– تخفيض سيطرة الاحتكارات والمراقبة الدائمة لها .

ب– سياسة اعادة توزيع الدخل للأفراد، فضلاً عن تصحيح اختلالاته من خلال آلية السوق، مع الاخذ بنظام ضريبي فعال يعمل على السيطرة على تلك الاحتكارات

جـ – تعويض ضمان اجتماعي .

د – ان تعكس الاسعار والتكاليف وتخدم توزيعاً عادلاً وحقيقياً للمصادر النادرة .

هـ – تنظيم الاثار الخارجية وتقويض فشل السوق .

يظهر بجلاء من اهداف ومبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي اهمية عمله في ظل ظروف غير مؤاتيه، عند تطبيق فلسفة النظام الاقتصادي الحر والنظام الاقتصادي

الموجه، ولكي يتم التغلب على الكثير من المصاعب، يتطلب الامر فضلاً عن ذلك تطبيق الافكار الاساسية التي انبثق منها هذا السوق وهي الاتي :- (بيتا يون، ٢٠٠٢: ١٢٢ - ١٢٣)

١ - ضرورة اهمية تنمية اقتصاد السوق الاجتماعي وادارته، كي لا يتعرض للتدمير من تلقاء نفسه بعد ثبات الميل نحو التركيز .

٢- تدخل حكومي مستمر ومرن من اجل تحقيق نجاح عمل اقتصاد السوق الاجتماعي .

رابعاً: الكفاءة والعدالة .

تعد الكفاءة في ظل تخصيص الموارد اذا ما ادت الى زيادة في الانتاج من دون ان تتكبد المؤسسة اية تكاليف اضافية، ففي هذه الحالة يتحقق زيادة في الدخل، ويمكن توضيح ذلك من توزيع الدخل الحالي ولكن بفعل برنامج ضريبي تصاعدي (A) خلال الشكل (١) اذ تمثل النقطة

التي تمثل نقطة المساواة في توزيع الدخل دون الكفاءة. ان هذا (D) يمكن الانتقال الى نقطة الانتقال يكون بفعل سياسة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على حساب آليات السوق، اذ ينعكس ذلك على معدلات النمو بفعل اعادة توزيع الدخل واستحواذ طبقات جديدة على جزء منه، في هذا السياق تكون هذه الطبقات ذات ميل حدي للاستهلاك عالٍ، الامر الذي يـؤدي الـى

تراجع النمو الاقتصادي، ويعزى ذلك الامر الى تدخل الدولة في اعادة توزيع الدخول الشكل المذكور ادناه تكون محسنة لأوضاع في (B) لصالح طبقة المحرومين، اما النقطة يربط العدالة بوصفها مفهوماً (A، B، C) الطبقات المحرومة، ان الخط الذي يمر بالنقاط اجتماعياً بطابعها الاخلاقي مع الكفاءة بوصفها مفهوماً

اقتصادياً مجرداً، اي انما هو عادل يمكن ان يكون فعالاً وكفء في الوقت نفسه في ضوء تكافئ الفرص عند زيادة دخول المحرومين وفي الوقت ذاته زيادة ارباح المؤسسات، من خلال ذلك ان العدل يمكن ان يكون التي تعبر عن مفهوم المساواة()بالفعل شرطاً ضرورياً بالكفاءة . لكن اذا تفحصنا النقطة الذي يحمل سمة اخلاقية تتسم بالمثالية، في ظل مستويات الكفاءة المختلفة للفرد، الا ان العدالة بوصفها مفهوماً فأنها تحمل التزاماً وحقوقاً لكلا طرفي العقد، في هذا السياق يمكن الاشارة الى ان تحقيق الكفاءة الاقتصادية في ظل المنافسة التامة ودوافع تحقيق اعلى الارباح من قبل اصحاب رؤوس الاموال الذين يستثمرون اموالهم في العملية الانتاجية على حساب الطبقات الفقيرة المحرومة وذوي الدخل المحدود او المنخفض، يتطلب الامر في هذه الحالة تحقيق العدالة الاجتماعية لصالح تلك الطبقات والعمل على اعادة توزيع الدخل عن طريق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والقيام بفرض ضرائب تصاعدية على الميسورين وتحويلها الى طبقة في الشكل (١) (B) المحرومين عن طريق تخصيصات الحماية الاجتماعية، اذ تشير النقطة

الى تحسين اوضاع المحرومين وحصولهم على دخل اعلى بفعل السياسة الضريبية، ومن اجل تحقيق العدالة في توزيع الدخول تفرض ضرائب تصاعدية من اجل اعادة توزيعها لصالح طبقة المحرومين لغرض تحسين اوضاعهم المعيشية، وفي مجالات اخرى يمكن تزويدهم بالسلع والخدمات الضرورية وبأسعار مدعومة او اسعار منخفضة ، مثل دعم مواد البطاقة التموينية وغيرها من سياسيات الدعم للفقراء والمحتاجين او ذوي الدخول المحدودة وخاصةً اثناء الازمات الاقتصادية والحروب وما يترتب عليها من تهجير قصري ونزوح وفقر كما حدث للعراق في الآونة الاخيرة .

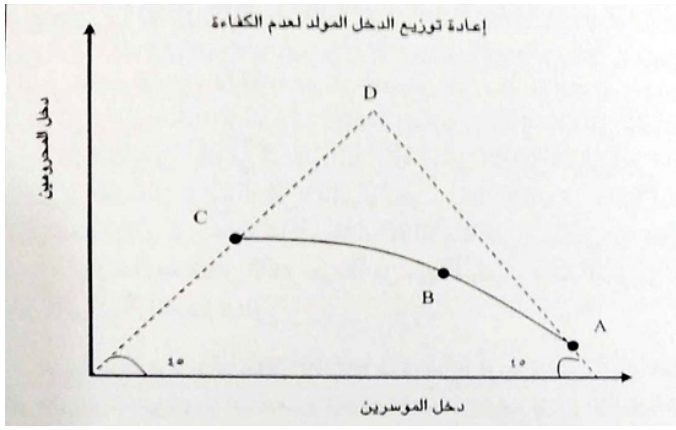


شكل (١)

توزيع الدخل بفعل برنامج ضريبي تصاعدي لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في ظل تدخل الدولة

المصدر: احمد ابراهيم منصور، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية رؤية اسلامية مقارنة، ط١، سلسلة اطروحات الدكتوراه (٦٦) مركز دراسات الوحدة، العربية، بيروت، حزيران يونيو ٢٠٠٧، ص ١٢٠ .

المحور الثاني: متطلبات تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي والسياسات الاجتماعية مع الاشارة الى التجربة الالمانية .

في ظل تحولات الانظمة الاقتصادية من نهج الى اخر، يتطلب الامر توفير بيئة ملائمة للتطبيق، خاصة في الدول التي تخلت عن نظام التخطيط المركزي (الاشتراكي) كون المعادلة بين اقتصاد السوق الحر واقتصاد السوق الاجتماعي المحكوم بالزمان والمكان،

فهي في حقبة الحرب الباردة غيرها في عصر العولمة الرأسمالية الجديدة، وفي المناطق والدول الرأسمالية الصناعية المتطورة، غيرها في الدول النامية، في هذا السياق تكون هذه المعادلة محكومة بالتنافس بين كل من طرفها الاقتصادي الربحي فردي النفع المحدد في السوق الرأسمالي، وطرفها الاخر الاجتماعي جماعي النفع المحدد بأولويه المجتمع على السوق (الزعيم، ٢٠١٨ :٤)

يتجلى من خلال الاطلاع والدراسة لبعض المهتمين بهذا الشأن على تجارب الدول التي تبنت اقتصاد السوق الاجتماعي توفر عدد من المتطلبات لتكون مساراً ناجحاً في مجال تطبيقه وهي كالاتي :- (اسماعيل، ٢٠١٦: ٢٧ - ٣٣) .

اولاً: متطلبات اقتصاد السوق الاجتماعي .

١- بيئة قانونية تشريعية مناسبة توفر الحريات الاساسية وتضمن الحقوق الفردية .

٢- تنظيم المنافسة الحرة في اقتصاد السوق الاجتماعي كونه يعد الاسلوب الاهم لإرساء الكفاءة الاقتصادية وتحقيق النمو وضمان استدامته .

٣- التنظيم النقدي: يؤكد معظم مفكري اقتصاد السوق الاجتماعي على استقلالية البنك المركزي، فضلا عن اصدار القرارات النقدية عبر ادوات السياسة النقدية المعروفة .

٤- الشراكات الاجتماعية بين الشركات الفعالة: ويقصد بها تفاعل الجهات المتواجدة في اقتصاد السوق الاجتماعي والتي تكون فاعلة في السوق، وتبين دور كل منها وكالاتي :-

أ- التملك: تعد حرية التملك مبدأ اساسي من مبادى السوق الاجتماعي، لذا يتوجب على المالكين عدم الاضرار بمصالح الاخرين التي تكون المصلحة العامة فوق

كل الاعتبارات .

ب- قطاع الاعمال: يكون فسح المجال للقطاع الخاص واسعاً في اقتصاد السوق الاجتماعي مع انسحاب الدولة المخطط عن جزء كبير من النشاط الاقتصادي، اذ يترتب على ذلك حرمانها من ارباح القطاعات الانتاجية الحكومية، الامر الذي يؤدي الى تقليل قدرتها على الانفاق الاجتماعي في هذه الحالة يتوجب على القطاع الخاص دفع المزيد من الضرائب جراء زيادة ارباحه (نتيجة قيامه بالتوسيع في اقامة المشاريع الاقتصادية على حساب تخلي الدول عنها) . والتي تم اكتسابها، اذ يتم توجيه الضرائب المتحصل عليها من القطاع الخاص نحو الطبقات الفقيرة بما يحقق العدالة في التوزيع، فضلا عن المساهمة في تمويل الخدمات الاجتماعية .

٥- الدولة: تلعب الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي دوراً مزدوجا يتمثل بالاتي:

أ- دور تسييري: تعمل الدولة من خلاله على اصدار التشريعات الممكنة لهذا السوق، ثم العمل على تطبيقها بالشكل الامثل، فضلاً عن التأكد من إلتزام الجهات المختلفة بها .

ب- دور اجتماعي: يتوجب توفير الخدمات العامة التي لا يمكن التعويل على القطاع الخاص القيام بها، ويعزى ذلك الى تكاليفها المرتفعة جداً، او عوائدها بعيدة المدى في تلك الحالة يجب على الدولة ان تتدخل وبقوة من اجل توفير تلك الخدمات.

٦- شبكات حماية اجتماعية فعالة: تظافرت مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية لبدء التدخل الحكومي في الرعاية الاجتماعية، اذ كان الهدف من هذا التدخل هو زيادة فعالية الخدمات المقدمة من قبل شبكات الحماية الاجتماعية، فضلا عن تنوعها (حبيب، ٢٠١٠: ١٢٤) الهدف منها الحد من الفقر كونه آفة اجتماعية تكون اثارها سلبية سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، امنية وغيرها .

تطرأ على المجتمع في مرحلة التحول الاقتصادي من نظام السوق الموجه (التخطيط المركزي) الى نظام اقتصاد السوق الحر بسبب تركز الثروات بيد اصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي وغيرهم، واختلالات في العدالة الاجتماعية، تتطلب تدخل الدولة لحماية جميع افراد المجتمع من الفقر والعوز، مع ضمان حياة كريمة لهم.

ثانياً: السياسات الاجتماعية المطبقة في اقتصاد السوق الاجتماعي .

تستخدم الدول سياسات متنوعة للتأثير في المجالات غير المرغوب بها التي تواجه المجتمع، اذ تتدخل لتحقيق اهداف اجتماعية او اقتصادية، وشهدت تجارب العديد من الدول في مجال اقتصاد السوق الاجتماعي بعض السياسات الاجتماعية كان اهمها الاتي :

١ – التربية والتعليم .

٢ – الاستثمار في راس المال البشري .

٣– الانفاق الصحي .

٤ – التامين ضد البطالة .

٥ – الرواتب التقاعدية .

٦ – الاعانات الاجتماعية الحكومية .

٧– سياسة الاسكان .

ثالثاً :– نبذة مختصرة عن التجربة الالمانية في اقتصاد السوق الاجتماعي.

لا يخفى عن الكثير بأن اقتصاد السوق الاجتماعي مبدئياً يحترم نظام السوق الحر، وفي الوقت نفسه يعارض الاقتصاد المنظم حكومياً وسيطرة الدولة على وسائل الانتاج كما يعارض الرأسمالية المطلقة التي لا تعطي للدولة دوراً تدخلياً في السوق والاقتصاد مطلقاً، الا في حدود ضيقة جداً .

كان اقتصاد السوق الاجتماعي نموذجاً اقتصادياً يحتذى به في كل من المانيا والنمسا وانتشر انتشاراً واسعاً في تلك الدولتين، وفي الآونة الاخيرة طبق في الصين واحدث نجاحاً باهراً، اذ ارتبط به النجاح الاقتصادي المميز في المانياً بعد الحرب العالمية الثانية واطلق على هذا النجاح بالمعجزة الاقتصادية الالمانية، بعد ان اصدر الاقتصادي الفريد ملد ارماك كتابه  ادارة الاقتصاد واقتصاد السوق ، اذ وصف فيه امكانية العمل والتوفيق بين نظام اقتصاد السوق الحر والعدالة الاجتماعية اي الربط بين مبدأ حرية السوق مع مبدأ التكافؤ الاجتماعي .

كان للحكومة الالمانية دوراً كبيراً في اقتصاد السوق الاجتماعي، اذ تعد العنصر المكمل والحيوي في هذا النموذج الاقتصادي، في هذا السياق اعطى مؤسس هذا النموذج دوراً اكبر واوسع في سياسة الدولة التدخلية من اجل تحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية واعطاء اهمية قصوى للأهداف الاجتماعية كما تجدر الاشارة الى ان تدخلات الدولة يجب ان تكون متوافقة مع اقتصاد السوق، وفي الوقت نفسه مقبولة اجتماعياً، اذ يظهر هنا تدخل الدولة من اجل تصحيح الاخطاء والاخفاقات سواء كانت اقتصادية او اجتماعية (هرمز، سلامة، ٢٠١١: ١٣٩ – ١٤١)

يتطلب الامر في نجاح كل تجربة تنموية الى وجود الاطار المؤسساتي والقانوني وفي المانيا تمثل هذا الاطار بالاتي:- (هرمز، سلامة، ٢٠١١: ١٣٧ – ١٣٩) .

١ . القانون الاساسي: تضمن هذا القانون نص يشير الى ان الجمهورية الاتحادية الالمانية هي دولة اتحادية اجتماعية ديمقراطية وذلك ضمن المادة ٢٠ من هذا القانون، كما تضمن الحياد المشروط فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي وضمان الملكية، في هذا السياق يتطلب الامر بالمقابل القيام بالواجبات التي تخدم المصلحة العامة، وان اي اجراء تقوم به الدولة لابد ان يندرج ضمن مبدأ تحقيق المصلحة العامة .

٢. قانون الاحتكار: شرع قانون الاحتكار في المانيا عام ١٩٥٧ ودخل حيز التنفيذ في بداية عام ١٩٥٨ كأجراء الهدف فيه حماية المنافسة من الاحتكارات وسيطرة الشركات الكبرى على قوى السوق والتحكم به (احد مبادئ السوق الاجتماعي) ، اذ نص هذا القانون على وجود مكتب الاحتكار (FCO) لحماية المنافسة ، ويعد هذا المكتب سلطة اتحادية مستقلة، ويدار من قبل سلطة وزارة الاقتصاد والثقافة الاتحادية .

٣. البنك المركزي: يتمتع البنك المركزي في المانيا بسلطة مستقلة، وان من مهامه اصدار النقود ومراقبة مستوى الاسعار والعمل على استقرارها، فضلا عن التعاون المتواصل مع البنك المركزي الاوربي، ويشمل نطاق عمل هذه المؤسسة كل من النظام المالي والنظام النقدي والاشراف المصرفي والدفعات أللانقدية والعمليات النقدية، فضلاً عن الاشتراك في المنظمات والبحوث الدولية، في هذا السياق يكون البنك المركزي مسؤولا عن ادارة الارصدة الاحتياطية والمهام المختلفة في حقل الاحصائيات، كما يعمل وكيلا ماليا للحكومة، اذ يقدم لها النصائح في مجال السياسة النقدية التي يجب ان تنتهجها الحكومة لمواجهة المشكلات النقدية .

المحور الثالث: تحديات العولمة وتحول الاقتصاد العراقي من الاقتصاد الشمولي الى الاقتصاد الحر .

اولاً :- تحديات العولمة .

توصف العولمة بانها عبارة عن عملية تفكيك واعادة تركيب من جديد للعديد من المكونات منها الدول، المشاريع والثقافات (ملي الشيخ ابراهيم، احمد، ٢٠١٧: ٥٩) .

1- خصائص العولمة الاقتصادية .

يطلق على مجموعة النشاطات الاقتصادية المتكاملة والعابرة للحدود الدولية من خلال قدرتها على الاستغلال السافر لسرعة التحولات والتطورات التقنية المتزايدة

والمتسارعة في العالم بالعولمة الاقتصادية والتي تتميز بالخصائص الاتية (ملي  الشيخ ابراهيم، ٢٠١٧ :٦٠ – ٦١) .

أ- سيادة اليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية .

ب- الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل، الامر الذي يؤدي الى :-

- زيادة في درجة قوة التعرض للصدمات الاقتصادية الخارجية .
- سرعة انتقال الصدمات الاقتصادية .
- تزايد درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي .

ت- خلق انماط جديدة من تقسيم العمل الدولي والتخصص .

ث- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسية .

هـ – تقليص درجة سيادة الدولة في مجال السياسة النقدية والمالية لصالح قوى العولمة .

ج- الحركة السريعة والمتزايدة لرأس المال .

٢– تحديات ومخاطر العولمة الاقتصادية .

يمكن توضيح بعض التحديات والمخاطر التي تتميز بها العولمة الاقتصادية بالاتي:

أ- استمرار التهميش الاقتصادي بالنسبة للدول الضعيفة: يعد مصدر للقلق السياسي لدى العديد من الدول، بسبب تهميشها، وانها تفشل في اختراق الاسواق العالمية ويعزى ذلك الى فقدانها للميزة التنافسية .

ب- غلق الاسواق الاجنبية امام صادرات واستيرادات بعض الدول: اذ ان العولمة تعمل وفقاً لمبدأ المنافسة الحرة التي لا يبقى في ظلها سوى الاقوى .

ت- فشل السوق: تواجه بعض الحكومات في الدول المهمشة قلقاً حقيقياً متعلق لعدم سيطرتها الفعلية على اراضيها، ويعزى ذلك الى النزاعات المسلحة الداخلية

وغيرها.

ث- التدهور البيئي .

ج- تحدي غسيل الاموال وامكانية استخدامها في الجرائم والاعمال غير المشروعة واشعال الفتن الداخلية وغيرها .

ح- تهديد الصناعة الوطنية: لقد انهار حلم التنمية الوطنية المستقلة، فضلاً عن تعميق التبعية الاقتصادية لمعظم الدول النامية اتجاه الدول المتقدمة .

ر- تحدي المضاربات المالية . تعرضت دول عدة الى هجمات مضاربة مالية طاحنة عصفت بقيمة عملاتها الوطنية وادت الى فقدان الثقة بها، فضلاً عن الاسواق المالية القائمة فيها . اذ تعرضت بعض الدول النامية خلال حقبة التسعينات من القرن الماضي الى ازمات مالية وغيرها ذات مخاطر كبيرة على الاقتصاد الوطني والمجتمع .

ز- تهديدات التجارة الالكترونية على المؤسسات الانتاجية المحلية .

يتضح من خلال خصائص العولمة وتحدياتها ومخاطرها بان على واضعي السياسة الاقتصادية في العراق ان يتخذوا مساراً تخطيطياً يتوافق مع الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والامنية، وتفعيل القوانين النافذة لمحاربة الفساد المالي، فضلاً عن العمل على جذب رؤوس الاموال العراقية المهربة الى الخارج وخاصةً التي هربت بعد عام ٢٠٠٣ كونها رؤوس اموال ضخمة جداً وبالعملة الصعبة وتوظيفها لخدمة الاقتصاد العراقي، لتنشيط دور القطاع الخاص وزيادة فعالياته في الاستثمار ضمن القطاعات المختلفة وخلق فرص عمل جديدة من اجل القضاء على البطالة او الحد منها وتسريع عملية التحول من الاقتصاد الشمولي الى الاقتصاد الحر.

ثانياً: تحول الاقتصاد العراقي من الاقتصاد الشمولي الى الاقتصاد الحر بعد عام ٢٠٠٣ .

يمتاز الاقتصاد العراقي بالتنوع النسبي، فضلاً عن امتلاكه قاعدة اقتصادية واسعة وفي السياق ذاته يمتلك موارد بشرية مؤهلة ومدربة، الا ان الحروب المتعددة التي شهدها العراق منذ عام ١٩٨٠ والى عهد قريب ادت الى تدمير معظم المؤسسات والمشاريع الصناعية وهجرة الكفاءات المؤهلة والمدربة، الامر الذي ادى الى جعل الاقتصاد العراقي احادي الجانب ويعتمد على مورد النفط متذبذب الاسعار مع انخفاض انتاجية القطاعات الاقتصادية الاخرى مما جعل العراق يتجه الى القروض الداخلية والخارجية في تمويل الموازنة العامة، اذ يعكس ذلك عدم الاستقرار المالي في العراق . ان تأثير الموازنة العامة في الاقتصاد يتمثل في ادواتها (الايرادات – النفقات) وهو مرهون في تقلبات اسعار النفط والطلب العالمي عليه (مؤثرات خارجية) ومن ثم حجم الايرادات النفطية، اذ تعد المصدر الرئيس في تمويل الموازنة العامة وبنسبة فاقت (٩٩٪) خلال عامي ٢٠١٢ – ٢٠١٣، في السياق ذاته انخفض التمويل عن طريق الايرادات النفطية الى (٦٥٪) عام ٢٠١٥ ويعزى ذلك الى انخفاض اسعار النفط العالمية الى ما دون (٤٠ دولار) للبرميل الواحد، اذ انعكس ذلك الى انخفاض العوائد النفطية من (١١٠) ترليون عراقي الى (٦٥،٥) ترليون دينار عراقي ثم الى (٥٨) ترليون دينار عراقي للأعوام ٢٠١٢، ٢٠١٥، ٢٠١٦ على التوالي، الامر الذي ادى الى انخفاض النفقات العامة من (١٣١) ترليون دينار عراقي الى (٨٩) ترليون دينار عراقي للأعوام نفسها . (وزارة التخطيط، اللجنة العليا الاستراتيجية للتخفيف من الفقر، البنك الدولي، ٢٠١٨: ١٧)

ثالثاً: الهيكل المؤسساتي لاقتصاد السوق الاجتماعي في العراق .

بعد ان تم التعرف على اصل واسس ومفهوم السوق الاجتماعي في هذه الدراسة، فضلاً عن التطلع الى تجربة المانيا وبعض الدول الاخرى، يتطلب الامر من حكومة

العراق بعد ان تعرفنا على واقع الاقتصاد العراقي احادي المورد وضع هيكل مؤسسات اقتصاد السوق الاجتماعي الذي ينظم العمل في هذا المجال من خلال الاتي :-

١ - القانون الاساسي .

.٢- قانون الاحتكار

٣- البنك المركزي.

أن الفقرة الثالثة في العراق والتي تخص البنك المركزي فأن هناك قانون شرع لاستقلالية البنك المركزي بعد عام ٢٠٠٣، الا ان الفقرة الاولى والثانية تتطلب تشريعات مهمة من اجل إنجاح العمل بنظام اقتصاد السوق الاجتماعي في العراق .

- دور الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي في العراق: تعد الدولة في معظم دول العالم هي المنظمة للأنشطة المتنوعة سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، سياسية، وفي سياق اقتصاد السوق الاجتماعي فقد اعطى مؤسس هذا النظام دوراً اكبر واشمل للدولة، بحيث يتوجب على الدولة القيام بمهام كبيرة من اجل الوصول الى الاهداف المتنوعة وخاصة الهدف الاجتماعي، وفي هذا السياق يعد هدف هذا النظام توحيد الحرية الاقتصادية مع الضمان الاجتماعي، الامر الذي يتطلب تدخل كبير من قبل الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية من اجل اقتصاد متوازن اجتماعياً وتجدر الاشارة هنا بان تدخلات الدولة يجب ان تكون متوافقة مع اقتصاد السوق وفي الوقت ذاته مقبولة اجتماعياً على سبيل المثال تحديد الحد الادنى للأجور . وفي العراق يلاحظ ان سياسة الدولة التدخلية غير متسمة بالتخطيط الناجح وفقاً لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، اذ انعكس ذلك سلباً على الوضع العام في البلاد .

- بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي . يحتاج تطبيق نظام اقتصاد السوق الاجتماعي في العراق الى جهد كبير على المستويات كافة (الحكومة، المجتمع) من ناحية اتخاذ اجراءات

واسعة من اجل تقليل العقبات التنظيمية المؤسساتية والاقتصادية، اذ يعاني الاقتصادي العراقي الكثير من التحديات التي تعد عقبة في تطبيق الكثير من الاجراءات والقوانين والانظمة، وخاصة اقتصاد السوق الاجتماعي، ويعزى ذلك الى الظروف التي مر بها العراق منذ عام ١٩٨٠ ولحد الان . الامر الذي يتطلب الى تهيئة ارضية مناسبة للعمل بتطبيق نظام السوق الاجتماعي في العراق .

١- النمو السكاني

بلغ عدد سكان العراق اكثر من (٣٧) مليون نسمة حسب احصاءات السكان لسنة ٢٠١٧، وكانت نسبة الذكور (٥٠,٥ ٪) ونسبة الاناث (٤٩,٥ ٪) (وزارة التخطيط - الجهاز المركزي الاحصاء، ٢٠١٧: ٨) . في السياق ذاته بلغ عدد سكان العراق اكثر من (٣٨) مليون نسمة عام ٢٠١٨، اذ بلغ عدد السكان للذكور منهم (١٩,٢) مليون نسمة بنسبة (٥١٪) و (٤٩٪) للذكور والاناث على التوالي (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١٨: ٩). ان زيادة نسبة السكان قد تكون اثاراها سلبية في حالة غياب التخطيط الشامل ، ويمكن الاشارة هنا الى ان الحروب المتعاقبة منذ ١٩٨٠ سواء كانت اقليمية او دولية او محلية كانت اثارها سلبية على المجتمع العراقي بسبب التهجير والدمار الذي لحق بالممتلكات الخاصة او العامة افرزت حالات تستحق الدراسة والمتابعة من قبل الحكومة وتشخيص السلبية منها لغرض معالجتها في الوقت المناسب قبل ان تترك اثار غير مرغوبة في المجتمع، وهذا الامر يتطلب التدخل من قبل الحكومة وزيادة النفقات العامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية . وفي العراق عملت الحكومة على وضع سياسات من اجل القضاء على الفقر والبطالة من اجل الارتقاء بالمستوى التعليمي والصحي ومحاربة الفقر وغيرها من الحالات غير المرغوبة في المجتمع التي يمكن توضيحها من خلال الفقرات الاتية :-

**٢- البطالة**

**يعاني العراق (شأنه في ذلك شأن معظم الدول النامية ومنها العربية) من التركيبة التاريخية الفريدة لسوق العمل التي جمعت بين الحركات الكبيرة للهجرة من الريف الى الحضر، وما رافقها من تباطؤ الانتاجية الزراعية وارتفاع مستويات البطالة وعسكرة المجتمع، اذ تخلى الكثير من اصحاب الاراضي الزراعية عنها وتركها اراضي جرداء، فضلاً عن عدم توفر البنيه التحتية وخاصةً الكهرباء وارتفاع اسعار الوقود، على الرغم من توفر المقومات الزراعية ومصادر المياه اللازمة لزراعتها بسبب تدني الايرادات مقارنة بالرواتب التي يحصلون عليها من خلال انتسابهم في سلك الشرطة او الجيش . حيث بلغ معدل البطالة للأفراد بعمر ١٥ سنة فاكثر (٨, ١٠ ٪) للذكور و (٢, ٢٢ ٪) للإناث (وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١٧: ٢٧ ) .**

**٣- الفقر .**

**ومن اجل القضاء على الفقر بأشكاله كافة ومعالجة اثاره السلبية في كل مكان، تمثل الهدف الاول في تقرير التنمية المستدامة ٢٠١٨ في العراق بتزويد افراد المجتمع بالدعم الذي يحتاجونه من اجل القضاء او للحد من جميع مظاهر الفقر من خلال استراتيجية متكاملة بما في ذلك تعزيز نظم الحماية الاجتماعية، ، فضلاً عن توفر العمالة اللائقة وبناء قدرة الفقراء على الصمود، اذ وضعت خطة وطنية لاستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (٢٠١٨ - ٢٠٢٢) والتي تسعى الى تحسين اوضاع الفقراء وانتشالهم من حالة الفقر ويكون ذلك من خلال تحسين دخولهم او عن طريق تحسين فرص وصولهم الى الخدمات ذات النوعية المناسبة، في هذا السياق تستهدف هذه الاستراتيجية خفض نسبة الفقر في العراق بمقدار (٢٥٪) نهاية عام ٢٠٢٢ (وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١٨: ١٣) .**

عام ١٩٩٨ الفقر على انه انتهاك الكرامة الانسانية بالصور التي (UN) عرفت الامم المتحدة يُحرم فيها الافراد من امتلاك الخيارات والفرص، وفي السياق ذاته عرف البنك الدولـي الفقر بانه الحرمان من الرفاه ويشمل في الوقت نفسه عناصر عديدة (World Bank) فالأفراد الذين يعيشون في ظل الفقر قد يحصلون على دخول منخفضة ومن ثم عدم القدرة على شراء السلع والحصول ، فضلا عن الخدمات الاساسية اللازمة للعيش بكرامة وتضمن لهم (Hong Ng et . al، ٢٠١٣: ٢٤ ٧١) الحرية في الحياة في العراق يمكن تعريف الفقر بحرمان الفرد من متطلبات الحياة الضرورية من اجل بقاء الفرد حياً كريماً بسبب حالات الفساد المتزايدة وسوء الادارة، فضلاً عن العمليات الارهابية والتهجير وغيرها . ويمكن توضيح اسباب الفقر في العراق بالاتي :-

أ- تزايد البطالة وتفشي ظاهرة التضخم الجامح .

ب- الفساد المالي للطبقة السياسية وثراءها الفاحش .

ج- نقص التعليم والخدمات الصحية .

د- عدم الاستقرار السياسي .

هـ - عدم فاعلية السياسات الحكومية .

و- تباطؤ النمو والتنمية

ر- انخفاض الانتاج الصناعي والزراعي .

ز- عجز القطاع الخاص من توفير فرص عمل مجزية للأفراد .

س- تخلف البنى التحتية .

ص- التهجير .

ع- معدلات الطلاق العالية .

غ- العقوبات الدولية .

ل- غياب العدالة في توزيع الدخل .

م - عدم تكافؤ الفرص للتعيين والتوظيف في القطاع الحكومي .

يمكن الاشارة هنا الى ارتفاع نسبة الفقر في العراق الى (٢٢,٥٪) بعد عام ٢٠١٣، ويعزى ذلك الى ازمتي داعش واسعار النفط، اذ بلغ عدد الفقراء (٨) مليون نسمة بينهم (٣٦٪) فقراء جدد في المحافظات الساخنة (المصدر وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، ٢٠١٧: ٤) في هذا السياق يمكن القول بان الفقر يؤدي بانحدار الافراد الى مستويات متدنية من التعليم وانخفاض في تقديم الخدمات الصحية ونقص المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية وانعدام الامن، فضلاً عن القدرة والفرص غير الكافية لتحقيق حياة افضل .

٤- الانفاق الحكومي في التعليم والصحة .

ان الانفاق في التعليم والصحة لما يمتاز به من عموميه ورسمية ونظامية يستأثر بأهمية استثنائية تجعل اثره في تنمية الموارد البشرية اكثر فعالية وشمول . اذ تشير بيانات الجدول (١) الى تزايد الانفاق على التعليم من (٦٨,٩٩٢,٣) مليون دينار عراقي عام ١٩٩٧ الى (٩,٦٧٧,٩٤٣,٠) مليون دينار عراقي عام ٢٠١٦، اي بنسبة زيادة مقدارها اكثر من (٩٥٪) وقد تذبذبت قيمة الانفاق الحكومي على التعليم في العراق في بعض السنوات، كما تشير بيانات الجدول الى ارتفاع نسبة الانفاق على التعليم من اجمالي الانفاق العام من (٦,٣٦٪) الى نسبة (٢٦,٧٢٪)، ان هذا التزايد في نسب الانفاق على التعليم يعكس اهتمام الحكومة فيه .

في السياق ذاته وفي ظل تهديدات العولمة للأمن البشري في الدول كافة سواء كانت غنية او فقيرة على حد سواء، ولكن في عالم العولمة الذي يتسم بانكماش الزمن فضلاً عن

انكماش المكان واختفاء الحدود، يواجه الناس تهديدات جديدة للأمن البشري تتمثل في حدوث حروب واضطرابات مفاجئة وفتن وغيرها تكون اثارها سلبية وضارة تؤثر في نمط الحياة اليومية، كالتهجير وما يرافقه من حرمان الكثير من السلع الضرورية والخدمات خاصةً الصحية منها، الامر الذي جعل الحكومة العراقية تعطي تخصيصات مالية كبيرة لها ضمن بنود الموازنة العامة للدولة، اذ تشير بيانات الجدول (١) الى ارتفاع قيمة الانفاق على الصحة من اجمالي الانفاق العام من (٥ ,٨٩٦ ,٣٣) مليون دينار عراقي عام ١٩٩٧ الى

جدول (١)

الانفاق الحكومي على الصحة والتعليم للمدة ١٩٩٧ - ٢٠١٦ (مليون دينار)

| السنوات | الانفاق على التعليم | نسبة الانفاق على التعليم من اجمالي الانفاق العام ٪ | الانفاق على الصحة | نسبة الانفاق على الصحة من اجمالي الانفاق العام ٪ | اجمالي الانفاق العام |
|---|---|---|---|---|---|
| 1997 | 68.992.3 | 6.36 | 33.896.5 | 2.63 | 1.286.556.2 |
| 1998 | 121.957.6 | 4.03 | 88.434.6 | 2.92 | 3.020.603.9 |
| 1999 | 194.247.3 | 5.00 | 92.315.9 | 2.37 | 3.880.197.9 |
| 2000 | 237.624.2 | 3.99 | 256.557.3 | 4.31 | 5.944.656.8 |
| 2001 | 214.527.7 | 3.60 | 314.595.9 | 3.14 | 6.488.987.4 |
| 2002 | 394.352.5 | 6.07 | 240.124.3 | 3.03 | 7.919.967.6 |
| 2003 | 335.363.8 | 4.23 | 114.574.5 | 3.15 | 3.631.594.9 |
| 2004 | 1.802.610.9 | 13.2 | 1.788.257.4 | 13.40 | 13.608.947.3 |
| 2005 | 1.472.788.2 | 9.82 | 1.469.086.2 | 10.01 | 14.683.390.3 |
| 2006 | 2.051.914.3 | 13.60 | 1.637.696.9 | 10.92 | 14.984.454.1 |

| 20.871.484.0 | 8.57 | 1.789.216.0 | 13.73 | 2.728.653.1 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|
| 26.139.166.0 | 10.63 | 2.708.934.1 | 18.90 | 4.943.189.8 | 2008 |
| 27.517.795.7 | 9.69 | 2.666.786.2 | 19.12 | 5.267.519.6 | 2009 |
| 30.660.743.7 | 12.48 | 3.823.056.5 | 21.53 | 6.617.860.1 | 2010 |
| 42.754.848.3 | 10.70 | 4.591.914.2 | 21.82 | 9.300.539.0 | 2011 |
| 42.158.634.3 | 9.46 | 4.047.971.3 | 20.24 | 8.530.552.7 | 2012 |
| 47.755.742.7 | 10.28 | 4.930.391.2 | 20.05 | 9.597.575.1 | 2013 |
| 47.946.900.1 | 8.93 | 4.283.254.1 | 20.15 | 9.683.126.8 | 2014 |
| 36.339.342.1 | 10.38 | 3.772.844.9 | 24.72 | 8.988.200.6 | 2015 |
| 36.212.829.9 | 11.12 | 4.009.530.7 | 16.72 | 9.677.943.0 | 2016 |

**المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.**

**- النسب من عمل الباحث**

**(٤,٠٠٩,٥٣٠,٧) مليون دينار عراقي عام ٢٠١٦، (على الرغم من تذبذب قيمة الانفاق في بعض السنوات) اي بمعدل زيادة مقدارها اكثر من (٩٩٪)، اما نسبة الانفاق على الصحة من اجمالي الانفاق العام فقد كانت متذبذبة طيلة المدة (١٩٩٧-٢٠١٦) اذ وصلت الى اعلى نسبة لها (١٣،٤٠٪) عام ٢٠٠٤ ويعزى ذلك الى ارتفاع تخصيصات المالية لقطاع الصحة للارتقاء به بعد ان اصابه الاهمال الواضح بسبب الحصار الاقتصادي والحروب اذ حدثت هناك عمليات تأهيل لمعظم المؤسسات والمراكز الصحية، فضلاً عن بناء الكثير من المستشفيات الحديثة والمتطورة بعد عام ٢٠٠٣ .**

**ان الاهتمام في الصحة والتعليم يخلق مجتمع متعلم ومعافى صحياً ينعكس ذلك على انتاجية الفرد والمجتمع بصورة ايجابية . وبصورة عامة على الرغم من ارتفاع التخصيصات المالية للأنفاق على التعليم والصحة الا ان الخدمات المقدمة ليست**

بالمستوى المطلوب واللائق، ويعزى ذلك الى تفاقم حالات الفساد المالي والاداري وغيرها التي انتشرت في البلاد .

٥- النفقات الحكومية في العراق .

اهتمت الحكومات العراقية المتعاقبة بالنفقات الحكومية لما تتمتع بها من اهمية في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية، اذ تشير بيانات الجدول (٢) الى ارتفاع النفقات

جدول (٢)

النفقات الحكومية في العراق للمدة (١٩٩٦ - ٢٠١٦ ) مليون دينار

| السنة | النفقات العامة | معدل النمو المركب ل(١)٪ | إنفاق استهلاكي (٢) | معدل النمو المركب٪ ل(٢) | إنفاق استثماري (٣) | معدل النمو المركب٪ ل(٣) | الاهمية النسبية ل(٢) الى(١) | الاهمية النسبية ل(٣) الى(١) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٦ | ٥٤٢٥٤١ | | ٥٠٦١٠٢ | | ٣٦٤٣٩ | | ٩٣ | ٧ |
| ١٩٩٧ | ٦٠٥٨٠٢ | | ٥٣٤٠٩٥ | | ٧١٧٠٧ | | ٨٨ | ١٢ |
| ١٩٩٨ | ٩٢٠٥٠١ | | ٨٢٤٧٠٥ | | ٩٥٧٩٦ | | ٩٠ | ١٠ |
| ١٩٩٩ | ١٠٣٣٥٥٢ | ٢٩,١ | ٨٣١٥٩٢ | ٢٣,١ | ٢٠١٩٦٠ | ٦٥,٧ | ٨٠ | ٢٠ |
| ٢٠٠٠ | ١٤٩٨٧٠٠ | | ١١٥١٦٦٣ | | ٣٤٧٠٣٧ | | ٧٧ | ٢٣ |
| ٢٠٠١ | ٢٠٦٩٧٢٧ | | ١٤٩٠٨٦٦ | | ٥٧٨٨٦١ | | ٧٢ | ٢٨ |
| ٢٠٠٢ | ٢٥١٨٢٨٥ | | ١٧٦٢٦٩٣ | | ٧٥٥٦٠٢ | | ٧٠ | ٣٠ |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٣ | ٤٩٠١٩٦١ | | ٣٦٣١١٥٩ | | ١٢٧٠٨٠٢ | | 74 | 26 |
| ٢٠٠٤ | ٣١٥٢١٤٢٧ | | ١٣٦٠٨٩٤٧ | | ١٧٩١٢٤٨٠ | | ٤٣,١٧ | ٥٦,٨ |
| ٢٠٠٥ | ٣٠٨٣١١٤٢ | | ١٤٦٨٣٣٩٠ | | ١٦١٤٧٧٥٢ | | ٤٧,٦٢ | ٥٢,٣ |
| ٢٠٠٦ | ٥٠٩٦٣١٦١ | | ٤١٦٩١١٦١ | | ٩٢٧٢٠٠٠ | | ٨٢ | ١٨ |
| ٢٠٠٧ | ٥١٧٢٧٤٥٨ | | ٣٩٠٦٢١٦٣ | | ١٢٦٦٥٣٠٥ | | ٧٦ | ٢٤ |
| ٢٠٠٨ | ٥٩٨٦١٩٧٣ | | ٤٤١٩٠٧٤٦ | | ١٥٦٧١٢٢٧ | | ٧٤ | ٢٦ |
| ٢٠٠٩ | ٦٩١٦٥٥٢٣ | | ٥٤١٤٨٠٨١ | | ١٥٠١٧٤٤٢ | | ٧٨ | ٢٢ |
| ٢٠١٠ | ٦٩١٦٥٥٢٣ | ٢٦,٧ | ٥٤١٤٨٠٨١ | ٢٦,٩ | ١٥٠١٧٤٤٢ | ٢٦ | ٧٨ | ٢٢ |
| ٢٠١١ | ٩٦٦٦٢٧٦٦ | | ٦٦٥٩٦٤٧٣ | | ٣٠٠٦٦٢٩٢ | | ٦٩ | ٣١ |
| ٢٠١٢ | ١١٧١٢٢٩٣٠ | | ٧٩٩٥٤٠٣٣ | | ٣٧١٧٧٨٩٧ | | ٦٨ | ٣٢ |
| ٢٠١٣ | ١٣٨٤٢٤٦٠٨ | | ٨٣٣١٦٠٠٦ | | ٥٥١٠٨٦٠٢ | | ٦٠ | ٤٠ |
| ٢٠١٤ | ١٣٨٤٢٤٦٠٨ | | ٨٣٣١٦٠٠٦ | | ٥٥١٠٨٦٠٢ | | ٦٠ | ٤٠ |
| ٢٠١٥ | ١١٩٤٦٢٤٢٩ | | ٧٨٢٤٨٣٩٢ | | ٤١٢١٤٠٣٧ | | ٦٦ | ٣٤ |
| ٢٠١٦ | ١٠٥٨٩٥٧٢٢ | | ٨٠١٤٩٤١١ | | ٢٥٧٤٦٣١١ | | ٧٦ | ٢٤ |
| معدل النمو المركب لكامل المدة | | ٣٠,١ | | ٢٨,٨ | | ٣٨,٨ | | |

| المدة | المتغيرات | الانفاق الاستهلاكي الحكومي | الانفاق الاستثماري الحكومي |
|---|---|---|---|
| ١٩٩٦-٢٠٠٢ | | ٨٢,٥ | ١٧,٥ |
| (٢٠٠٣-٢٠١٦) | | ٦٨ | ٣٢ |
| (١٩٩٦-٢٠١٦) | | ٧٢ | ٢٨ |

متوسط الاهمية النسبية للأنفاق الاستهلاكي والاستثماري من مجموع النفقات٪

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

- وزارة المالية ،البيانات المتاحة على الموقع الرسمي للوزارة.
- معدل النمو المركب والاهمية النسبية من اعداد الباحث.

الحكومية من (٥٤٢٥٤١) مليون دينار عراقي عام ١٩٩٦ الى (١٠٥٨٩٥٧٢٢) مليون دينار عام ٢٠١٦ بمعدل النمو المركب بكامل المدة بنسبة (٣٠,١ ٪) .

اما النفقات الاستهلاكية فقط شهدت هي الاخرى تزايد مستمر، اذ ارتفعت من (٥٠٦١٠٢) مليون دينار عراقي عام ١٩٩٦ الى (٨٠١٤٩٤١١) مليون دينار عراقي عام ٢٠١٦ بمعدل مركب (٨ ,٢٨٪) للمدة كاملةً .

في السياق ذاته شمل الانفاق الاستثماري زيادة من (٣٦٤٣٩) مليون دينار عراقي عام ١٩٩٦ الى (٢٥٧٤٦٣١١) مليون دينار عراقي عام ٢٠١٦ كما تشير بيانات الجدول الى ارتفاع متوسط نسبة الانفاق الاستثماري من (٥ ,١٧٪) خلال المدة ١٩٩٦ – ٢٠٠٢ الى متوسط نسبة (٣٢٪) خلال المدة ٢٠٠٣ – ٢٠١٦، في السياق ذاته عند مقارنة نسبة الانفاق الاستهلاكي الى نسبة الانفاق الاستثماري نجد ان الاولى تشكل متوسط نسبة (٧٢٪) والثانية تشكل متوسط نسبة (٢٨٪) للمدة ١٩٩٦ – ٢٠١٦ .

٦- الانفاق الحكومي في الحماية الاجتماعية .

في الربع الاخير من القرن العشرين بدأت الدعوات الى وقف النهج التقدمي لنظام الحماية الاجتماعية بأنواعها كافة، بعد ان اصبح البعض يرى فيه سبباً رئيساً في اعاقة التقدم الاقتصادي وعرقلة الاستثمار، لا يخفى الى الكثير بأن اقتصاد السوق الرأسمالي قد اثبت كفاءة عالية في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة في الدول الرأسمالية، لكنه عجز عن توزيع ثمار هذا النمو بصورة عادلة لا بل قاد الى افقار العديد من سكان العالم، انعكس ذلك سلباً عليهم، وكانت حصيلته صراعاً اجتماعياً وطنياً وحروب اقتصادية اقليمية وعالمية، وانتهى الى ازمة عالمية فاقت من معاناة معظم البشر، الامر الذي يعكس فشل اقتصاد السوق الرأس مالي في مجالات الحماية الاجتماعية كالتعليم، الصحة، الحماية الاجتماعية وغيرها (الزغبي، ٢٠١٣: ١٠٣) وفي ظل حروب خارجية وصراعات داخلية وتهجير شهده العراق منذ عام ١٩٨٠ ولحد الان استدعى الامر من قبل الحكومات المتعاقبة الى انتهاج نظام حماية اجتماعية تنوع المستفيدون منه، اذ

بلغ مجموع الانفاق الحكومي على برامج الحماية الاجتماعية (٨,٧) تريليون دينار من الموازنة الاجمالية الاتحادية لجمهورية العراق لسنة ٢٠١٦ (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١٨: ٢٤) . ولا يخفى على الكثير ان نظام الحماية الاجتماعية في العراق قد تخلله الكثير من حالات التزوير والغش والتلاعب، فضلا عن الامتيازات الخاصة لبعض فئات المجتمع التي شرعت من قبل البرلمان العراقي الامر الذي ادى الى حرمان المستحقين منه فعلاً او توزيعها توزيعاً غير عادل وغير منصف، وحصول المروجين غير المستحقين لها والمعقبين لمعاملات ضحايا الارهاب وغيرها من المعاملات التي تخص الحماية الاجتماعية، فضلاً عن المرتشين من الموظفين على اموال طائلة، لو تم توجهيها بصورة صحيحة نحو التنمية البشرية في العراق لأحدثت ثورة علمية تُكاد ان تكون مشابهة للثورة العلمية التي حدثت في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية . في السياق الاقتصادي تعد سياسة الانفاق العام في العراق عديمة الاهمية في الاتجاهات التنموية كونها تفتقر الى برامج تخطيطية في الاتجاهات الصحيحة .

٧- النمو الاقتصادي .

بدأ الاقتصاد العراقي في التحسن التدريجي ويعزى ذلك الى تحسن الاوضاع الامنية، فضلاً عن ارتفاع اسعار النفط، بعد الضغوط الاقتصادية غير المؤاتية التي شهدتها الحقبة الماضية، ويمكن توضيح النمو الاقتصادي في العراق من خلال جدول (٣) اذ تشير بيانات الجدول الى ان الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الحقيقية لعوامل الانتاج قد انخفض من نسبة (١٣،٦ ٪) عام ٢٠١٦ الى (١،٧ - ٪) عام ٢٠١٧، ويعزى ذلك الى انخفاض اسعار النفط العالمية اما التوقعات والتنبؤات فأنها تشير الى تحسن الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الحقيقية لعوامل الانتاج حسب مؤشرات الجدول .

جدول (٣)

نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة لعوامل الانتاج لمدة ٢٠١٦ – ٢٠٢١

| السنوات / القطاعات | ٪ ٢٠١٦ | ٢٠١٧ ٪ | ٢٠١٨ت ٪ | ٢٠١٩ن ٪ | ٢٠٢٠ن ٪ | ٢٠٢١ن ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لعوامل الانتاج | ١٣,٦ | -١,٧ | ٠,٦ | ٢,٨ | ٨,٢ | ٢,٣ |
| الزراعة | -٠,٣ | -٣,٩ | ١,٠ | ٥,٠ | ٦,٦ | ٥,٦ |
| الصناعة | ٢٠,٣ | -٣,١ | -١,١ | ١,٧ | ٩,٨ | ١,٦ |
| الخدمات | ٠,٦ | -٢,١ | ٤,٧ | ٥,١ | ٤,٨ | ٣,٨ |

المصدر: بيانات البنك الدولي

في حين تشير بيانات الجدول الى ان قطاع الزراعة انخفضت نسبة النمو من (٠,٣ – ٪) عام ٢٠١٦ الى نسبة (٣,٩ – ٪) عام ٢٠١٧ ويعزى ذلك الى عدم وضع قيود كمركية على السلع الزراعية المستوردة وفتح الحدود على مصراعيها التي ادت الى الحاق خسائر كبيرة بالمزارعين العراقيين، الامر الذي ادى الى عزوفهم عن الزراعة، كما تشير التوقعات والتنبؤات الى تأمل الوصول الى معدلات نمو ايجابية ومقبولة عند مقارنتها بالسنوات السابقة لها .

اما قطاع الصناعة اذ تشير بيانات الجدول الى انخفاض نسبة النمو من (٢٠,٣ ٪)

عام ٢٠١٦ الى (١,٣ - ٪) عام ٢٠١٧، ويعزى ذلك الى تذبذب اسعار النفط التي ادت الى ضعف التمويل المخصص للقطاع الصناعي، فضلاً عن توجيه معظم الانفاق الحكومي نحو الانفاق العسكري الموجه نحو استيراد المتطلبات العسكرية المتنوعة بسبب الظروف التي مر بها العراق بعد عام ٢٠١٣ . كما اشارت بيانات الجدول الى استمرار التوقعات بالنسب السالبة لعام ٢٠١٨ . اما التنبؤات فأنها تشير الى التحسن لنمو القطاع الصناعي .

كما اشارت بيانات جدول (٣) الى ارتفاع نسبة نمو قطاع الخدمات من (٠,٦ ٪) عام ٢٠١٦ الى (١,٢ ٪) عام ٢٠١٧، في حين تشير التوقعات والتنبؤات الى ارتفاع نسبة قطاع الخدمات الى معدلات اكثر من المعدلات التي تحققت خلال عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ .

الا ان الرؤية في التنبؤات المشار اليها تواجهها تحديات قائمة بسبب المخاطر السياسية، فضلاً عن الاعتماد على اقتصاد ريعي احادي الجانب معظم تمويله من الصادرات النفطية المرهونة بالأوضاع الاقليمية والعالمية الساخنة والمتزامنة مع الثورة الشعبية في العراق ضد الفساد بأشكاله كافة، اذ تنعكس تلك المخاطر سلباً على نمو الاقتصاد العراقي الذي يفتقر الى قيادة سياسية كفؤة ونزيهة توصله الى مستويات مرموقة من النمو الاقتصادي .

وخلاصة القول ان التحول المفاجئ في العراق من الاقتصاد الشمولي الى الاقتصاد الحر بعد عام ٢٠٠٣ كان توقيته غير مناسب، ويعزى ذلك الى تعرض معظم منشأته الاقتصادية ومؤسساته الاجتماعية الى التدمير، الامر الذي يتطلب تدخل الحكومة في بناء القاعدة الاقتصادية المتمثلة بالقطاعات الاقتصادية كالزراعة التي تعطى لها اولوية قصوى كون العراق بلد زراعي متوفرة فيه المقومات كافة، ومن ثم تطوير

القطاع الصناعي المرتبط بالزراعة، وفي هذا السياق يمكن الاستفادة من خبرة القطاع الخاص كونه يمتلك خبرات ومؤهلات عالية جداً التي يمكن توظيفها لخدمة التنمية الاقتصادية في العراق . وبعد ذلك تطوير الصناعات ذات التقنية المتطورة من اجل تحقيق سياسة احلال الصادرات محل الواردات ومن ثم التوجه نحو سياسة تصدير المنتجات النفطية المصنعة والمنتجات غير النفطية من اجل معالجة اختلال ميزان المدفوعات، في السياق ذاته لابد من الاهتمام بقطاع الخدمات كونه يعد من القطاعات المهمة التي لا يمكن اهمالها لما تمتلك من نسبة مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي في معظم الدول ومنها العراق، مع تطوير البنى التحتية المدمرة، فضلاً عن بناء المؤسسات التعليمية ومن ثم الانسحاب التدريجي لإفساح المجال للقطاع الخاص لممارسة مهامه في الانتاج والتوزيع في ظل منافسة تامة مع مراعاة عدم الحاق الضرر بالمجتمع وفي حالة ذلك ضرورة تدخل الدولة لرفع مستوى معيشة الطبقات الفقيرة والمحرومة من الخدمات الاجتماعية للطبقات المحرومة واعطاء اهمية قصوى لبرنامج الحماية الاجتماعية اذا تطلب الامر عندما ترى الدولة هناك ضرر لحق بتلك الطبقات جراء تطبيق سياسة اقتصاد السوق الحر .

## الاستنتاجات

١- من خلال طرح المفاهيم المتعددة لاقتصاد السوق الاجتماعي يلاحظ انه يهتم بالكفاءة الاقتصادية مع مراعاة الاهداف الاجتماعية .

٢- ان الانظمة الاقتصادية الوضعية تعصف بها الازمات الاقتصادية .

٣- لمعالجة الازمات الاقتصادية يتطلب الامر تدخل حكومي من اجل معالجتها .

٤- التدخل الحكومي يكون له اثر واضح في تصحيح الاختلالات الاقتصادية .

٥- العولمة الاقتصادية تترك اثار سلبية على الدول النامية بسبب الاختلال الهيكلي .

٦- العراق تعرض الى تدمير معظم مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية بسبب الصراعات الخارجية والداخلية .

٧- يلاحظ من مضمون البحث ان اقتصاد السوق الاجتماعي يعمل على تفاعل السياسة المالية والسياسة النقدية من اجل الوصول الى حالة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي .

## التوصيات

١ - يمكن اتباع نظام اقتصاد السوق الاجتماعي وانتهاجه من قبل الحكومة العراقية ليكون مساراً في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية .

ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد العراقي واعادة هيكلته .-٢

٣- ينبغي العمل في اعادة النظر بأنظمة الحماية الاجتماعية لغرض شمول المستحقين منها فعلاً .

٤ - تطبيق القوانين النافذة وبقوة بحق مروجي المعاملات غير الاصولية التي تتعلق بمعاملات الحماية الاجتماعية بأنواعها كافة وغيرها من المعاملات التي تشمل الفساد المالي والاداري والمعقبين عليها .

٥- ضرورة رفع نسبة النفقات الاستثمارية وخفض نسبة النفقات الاستهلاكية .

٦- العمل على وضع تشريعات وقوانين متكاملة من اجل النهوض في اقتصاد السوق الاجتماعي

٧- ضرورة العمل على رفع نسب النمو الاقتصادي وللقطاعات كافة .

٨- ينبغي على الدولة ان تعمل على سياسة احلال الصادرات محل الواردات ومعالجة الخلل في ميزان مدفوعات .

المصادر :

- اولاً :- المصادر العربية

١ - بيتا يون، ادري انو، العولمة نقيض التنمية، دور الشركات غير الوطنية في تهميش البلدان النامية من خلال الاستثمارات الاجنبية المباشرة، ترجمة جعفر علي حسين السوداني، بيت الحكمة، ٢٠٠٢ .

٢ - حبيب، جمال شحاته، قضايا وبحوث واتجاهات حديثة في تعليم ممارسة الخدمات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٠ .

٣- حلي . اسعد شيخ ابراهيم، احمد، العولمة الاقتصادية والتجربة الصينية، مجلة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة الآداب والعلوم الانسانية المجلد (١) العدد (١) ٢٠١٧

٤ - الخضيري، محسن احمد، اقتصاد ما بعد الحداثة وحداثة الاقتصاد، ط ١، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦ .

٥- العمر، حسين، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزائري، ط١، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤ .

٦- الدهشان، سعيد كامل المخزي، التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية، دروس مستفادة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الاسلامية، غزة، كلية التجارة، ٢٠١٧ .

٧- الزعيم، عصام، اقتصاد السوق الاجتماعي بين محددات العولمة والتحديات الوطنية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، شبكة المعلومات الدولية تاريخ الدخول ٣٠/ ٤/ ٢٠١٨.

٨- عبيد، باسم خميس، مبادئ علم الاقتصاد، ط ١، مكتبة السيسبان بغداد،

٢٠١٨ . ٩- منصور، احمد ابراهيم، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية رؤية اسلامية مقارنة، ط١، سلسلة اطروحات الدكتوراه (٦٦)، مركز دراسات الوحدة، العربية، بيروت، حزيران يونيو ٢٠٠٧.

١٠- هرمز، نور الدين سلامة، باسل، التجربة الالمانية في اقتصاد السوق الاجتماعي الاسس والمبادئ النظرية، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٣٣) العدد (٤) ٢٠١١ .

١١- يمامة عارف . تجربة اقتصاد السوق ا لاجتماعي في سوريا وتداعياتها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الاقتصاد . جامعة دمشق ،٢٠١٦

١٢- الزعبي، محمد خالد، الضمان الاجتماعي، حماية المسنين بين اقتصاد السوق والعدالة الاجتماعية، الاردن نموذجاً دراسة تحليلية، ط ١، دار وائل للنشر، ٢٠١٣ .

ثانيا :- الوزارات والهيئات الدولية

١- بيانات البنك الدولي

٢- وزارة التخطيط، اللجنة العليا لاستراتيجية التحقيق من الفقر ،البنك الدولي، بغداد، ٢٠١٨ ٣- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء، اهداف التنمية المستدامة، تقرير احصائي، قسم احصاءات التنمية البشرية، بغداد، ٢٠١٧ .

٤- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء، اهداف التنمية المستدامة ٢٠١٨، قسم احصاءات التنمية البشرية، بغداد، ٢٠١٨ .

٥- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير اهداف التنمية المستدامة ٢٠١٨، بغداد، ٢٠١٨ .

**– ثالثاً :– المصادر الانكليزية**

11- Diskertmam . D، Wilpert Piel، Social market economy: principles and، Tn Encyclopedia social Mark Economy: History، functioning Principles and im plementation Germany، 2006 .

12- John . D . Klaus، The Garman Social Market Economy (style) A - Model for The Eurpean Union، Chemnitz Technical Germany 2008 .

13 -Stuchey .T I M . H .، Miracles Are Possibl -or Aclassic German Approach to the Current Crisis، AICGS ،Johns Hopkins University، 2009 .

14- Hong Nget . al، Alex Hou "Poverty" Its Causes and Solutions " International Jouranl of Humanities and Social، vol: 7، No &، 2013 .